القيود والمبادىء الاساسية

أ ـ القيود : ان هذه الاستراتيجية التي سبق وحددنا خطوطها العريضة لا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار القيود الاسرائيلية الراهنة التي تواجهها الاراضي المحتلة وكذلك القيود الاردنية المتعلقة بقوانين المقاطعة العربية .

لم تعان المناطق المحتلة آثار السياسة الاسرائيلية ، من خلال قوانين السوق فحسب ، بل من خلال المراسيم والاجراءات القانونية التي يتخذها الصهاينة ، بهدف عرقلة اي تقدم اقتصادي في المناطق المحتلة . فميزانية البلديات تخضع لمراقبة الحكم العسكري ، ويرفض الاسرائيليون احيانا منح رخص لاصحاب المشاريع الاقتصادية وتخضع المنتوجات المستوردة في الضفة الشرقية او من بلدان اخرى عن طريق الجسور لمراقبة دقيقة . ويعرض التدقيق على الجسور الصناعيين والتجار الفلسطينيين لخسائر فادحة ، لا تشجعهم على الاستيراد عن طريق الاردن . وتمنع اسرائيل دخول بعض المنتوجات من الاردن كالمواد الكيماوية والاسمدة .. وتخضع المنتوجات القادمة من الاردن لضرائب يحددها الحكم العسكري ، حسب ما يراه مناسبا ، وذلك خلافا لما يجري على المنتوجات المستوردة عن طريق الموانىء الاسرائيلية ، حيث تفرض اسرائيل الضريبة نفسها سواء كانت المنتوجات المستوردة لحساب اسرائيليين او لحساب عرب . الا ان الاستيراد او التصدير عن طريق الموانىء الاسرائيلية يجب ان يتم من خلال وسطاء اسرائيليين . وعلى صعيد استغلال الموارد الطبيعية ، تمنع اسرائيل اي استغلال للآبار الجديدة دون اذن مسبق من الحكم العسكري ، ونادرا ما تمنح رخصة للفلسطينيين . ونضيف الى ذلك كله الاجراء الاخير الذي اتخذته اسرائيل في اب ١٩٨١ ومنعت بموجبه تدفق رساميل واموال لجنة التنسيق الاردنية ـ الفلسطينية على المناطق المحتلة . ويعتبر هذا الاجراء من الاجراءات الاكثر خطورة التي تبنتها الحكومة الاسرائيلية ، الا انه لا يمكن لاسرائيل وضعه عمليا موضع التنفيذ الكامل .

ومن جهة اخرى ، تقوم الحكومة الاردنية بتطبيق قوانين المقاطعة العربية على البضائع القادمة من المناطق المحتلة ، منعا لتسرب السلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية ويفرض بالتالي على مزارعي الضفة والقطاع الحصول على تصريح من « وزارة شؤون الوطن المحتل » في عمان حتى يتمكنوا من تصدير المنتجات الزراعية الى الاردن . اما مبادىء السماح لصناعات الضفة الغربية بتسويق منتوجاتها في الضفة الشرقية ، فهي خاضعة لشروط يصعب على صناعيي الضفة احترامها ، وتتلخص بضرورة حصول المصانع على المواد الخام عن طريق الضفة الشرقية ، وبمنع تسويق المنتوجات الى الضفة الشرقية ، اذا دخلت فيها مواد خام اسرائيلية ، أو مواد مستوردة عن طريق الموانىء الاسرائيلية . أما الكمية التي يسمح بادخالها الى الاردن ، فتحسب على أساس تناسبها مع حجم المواد الخام التي سبق ادخالها عن طريق الضفة الشرقية .

أخذا بعين الاعتبار جميع هذه القيود ، فاننا نعي تماما الصعوبات التي قد تعترضنا في مواجهة السياسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، على الصعيد الاقتصادي . ولكن امكانيات التدخل الاقتصادي متوفرة ، رغم بعض المقولات التي تضخم دور العدو في اتخاذ الاجراءات لمنعنا من التحرك داخل المناطق المحتلة . ومن البديهي ان تضع في الحسبان ايضا ردات الفعل الاسرائيلية

المحتملـــــة في المستقبل المنظور ، على تنفيذ استراتيجية الصمود ، والتي قد تأخذ أشكال قيود جديدة . وقد يرتبط فرض هذه القيود بمستقبل السياسة الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وبموازين القوى بين الأطراف المتصارعة . وواقع الحال ان ميزان القوى السياسي يلعب دوراً مهما في تحديد مدى تطبيق الاستراتيجية المعنية ، إذ ان هناك ظروفا تسمح بالتدخل الاقتصادي على نحو واسع ، وأخرى تحول دون ذلك ، او تجعل امكانات التدخل محدودة جداً . وإذا كانت موازين القوى هي التي تحسم مسألة تطبيق مثل هذه الاستراتيجية جزئياً أو كلياً فانه يستتبع ان تكون هذه الاستراتيجية مرنة .

ب ـ المبادىء الاساسية : ان العوائق الاسرائيلية تستدعي صياغة بعض المبادىء الاساسية لضمان نجاح مثل هذه الاستراتيجية :

لا بد ، في المقام الاول ، من التركيز على النشاطات الانتاجية ، حتى ولو كانت على حساب النشاطات غير الانتاجية أي النشاطات المتعلقة بالبنية التحتية (طرقات مدارس ، الخ) بالرغم من ان هذه الاخيرة تفسح في المجال الاستيعاب ايد عاملة كثيفة . فبالنسبة للنشاطات الانتاجية ، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالقطاع الزراعي ، ينبغي ان تحتل المرتبة الاولى في ظروف المناطق المحتلة ، حيث ان الارض هي الاكثر تهديداً في سياسة التوسع الاسرائيلي . وتسمح النشاطات الانتاجية ايضا بتغطية اسواق المناطق المحتلة ، ولو جزئيا ، بالمواد الغذائية والاستهلاكية الاخرى . وتحد بالتالي من تبعية هذه المناطق للمنتوجات الاسرائيلية .

٢ ـ ينبغي في المقام الثاني ، ان تركز النشاطات الاقتصادية المزمع اطلاقها وتشجيعها على المردودية الاجتماعية والسياسية لا على المردودية الاقتصادية . بعبارة اخرى ، ينبغي ان يكون معيار النجاح في هذه النشاطات ، هو قدرتها على خلق فرص عمل جديدة لليد العاملة العربية ، ودخولها ضمن اطار الاهداف المحددة . ومن جهة اخرى ، من المهم توفير الدعم للمؤسسات الموجودة التي تفي بهذه الشروط . اما الخسائر الناجمة عن المشاريع غير المجدية اقتصاديا ، فيمكن تعويضها بمنح الاعانات المالية .

٣ ـ علينا في المقام الثالث ، الا نأخذ بعين الاعتبار ، في اختيارنا للمشاريع القدرة التنافسية للمنتوجات الاسرائيلية فقط ، على ان يكون مفهوما انه من الافضل انتاج سلع قادرة على منافسة السلع الاسرائيلية . ويمكن بالتالي ايجاد الدعم المالي لمثل هذه المشاريع او منح تسهيلات لتسويق المنتوجات في الاردن والبلدان العربية . الا ان اعانات الدعم لمنتوجات المناطق المحتلة ، قد يفيد منها الاسرائيليون في حال قام هؤلاء بشراء هذه السلع . ولكن يجب ان يصار الى مقارنة الفوائد التي تجنيها اقتصاديات المناطق وتلك التي يجنيها الاقتصاد الاسرائيلي .

٤ ـ وفي المقام الرابع ، ينبغي على هذه النشاطات عندما تتعلق بالقطاع الصناعي ، ان تلجأ بالدرجة الاولى الى استعمال المواد الاولية المتوفرة في الاراضي المحتلة . صحيح ان الخيارات محدودة على هذا الصعيد ولكن يجب ، قدر الامكان ، استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة والموارد البشرية في مشاريع صناعية . واذا تعذر ايجاد المواد الاولية في المناطق المحتلة لبعض الصناعات التي تعتبر حيوية او مهمة ، فيصار الى استيرادها عن طريق الاردن . اما اذا تعذر الأمران ، فلا خيار في حالات معينة ، الا من استيراد هذه المواد من الخارج عن طريق الموانىء الاسرائيلية .